على المرجح وهو قوله الاشعري ولم يرد بذلك سمع وان ورد اطلاقها
كالواحد والاحد او بما يخصه عقلا كالقدوس بالنسبة الى المعتزلة
وجنبذ فاطلاقها اما على قول القاضي ابي بكر الباقلاني وهو انه
يجوز اطلاق اللفظ عليه تعالى اذا صح اضافة معناه ولم يوهم نقصا
وان لم يرد به سمع او على مختار ائمة الاسلام والامام الرازي من
جواز الاطلاق دون توقيف في الوصف حيث لم يوهم نقصا ودون الا
لان وضع الاسم له تعالى نوع تصرف بخلاف وصفه تعالى بما تعين
مراجعته من حاشية شرح العقايد وفي قوله الحاكم على من سواه
بالفناء والعدم تنبيه على انه مع تفرده بالقدم متفرد ايضا
ايضا وفي قوله ثم يعيدهم بعد افنائهم لفصل القضاء بينهم فيما خاد
للمظلوم ممن ظلم اي ممن ظلمه تنبيه على ان من الحكمة في الاعادة فصل
القضاء بين المظلوم وظالمه وقد ورد في الحديث اعاده اليها
لهذا التناصف وفي قوله ويجزي كل نفس بما عملت حسب ما علم
تعالى وجزي به العلم من عملها وجزايه ويتداركه بعفوه
من شاء ومن شاء منه انتقم جزي على مذهب اهل السنة والجماعة
من ان كلا من العمل وجزايه راجع الى المشيئة الالهيه فلو شاء تعالى
لما اثاب الطايع ولا اوجد منه طاعة وان العاصي في المشيئة
ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه خلافا لاهل الاعتزال فيهما
وسياتي ذلك في محله له الامر كله لا لغيره لما فعل واحكم
اي حكم به او اورد من الحكم في خلق مخلوقاته وابداع مصنوعاته
او مما الحكمة من ذلك وفيه اشارة الى انه تعالى لا يجب عليه شيء

تغيا لمذهب الاعتزال والصلاة وهي من الله تعالى الرحمة
خص الانبيا من بين سايد البشر بالايراد بالدعا بالرحمة
بلفظ الصلاة تعظيما لهم والسلام وهو تحية بمعنى الدعا بالسلامة
على عبده ورسوله سيد العرب والعجم المبعوث الى الثقلين
والجن وانما يصرح باسمه الشريف تنبيها على الاستغنا بهذا
الوصف عن التصريح بالاسم لبلوغه شهرة انفراده بهذا الوصف
حدا يغني بلوغه عن التصريح بالاسم اذ لا مرية في انه المخصوص
بسيادة ولد آدم ولا في انه المخصوص بالبعث الى الانس والجن
كافة بالشروع القويم المشتمل على المصالح والحكم العايدة منها
الى العباد المترتب ذلك لهم على شرعيتها ترتب غرض وفايدة
على شرع ومفيد كما هو مذهب اهل السنة لا انها باعثة على
شرعيتها كما يميل اليهم كلام بعضهم الموافق لقول المعتزلة بان
افعاله تعالى تعلل بالاغراض اي بغرض ما لاجله اقدام الفاعل
على فعله وهو متعال عن ان يبعثه شيء على شيء صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه معادن الخير والكرم الجود وهو افاده ما ينبغي
لا لغرض كون الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لان الصلاة الاولى
واقعة قبل ذكر بوصفه صلى الله عليه وسلم كما مر آنفا والثانية
واقعة بعد ذكر بوصفه المشار اليه امتثالا لامر المؤكد بالصلاة
عليه عند ذكر كما رواه الترمذي وغيره والآل اما اصله كما
انتصر عليه في الكشاف او هو من آل الى كذا يؤول اذا رجع اليه
بقرابة او راي او غيرهما كما ذهب اليه الكسايي ورجحه بعض

Copyright © King Saud University